

إسرائيل تسلم إخطارات بهدم 40 منزلًا فلسطينيًا

قوات الاحتلال تعتقل 3 فلسطينيين من الضفة الغربية



جندي إسرائيلي يراقب عملية هدم منزل فلسطيني بالضفة

الأراضي المحتلة - وكالات: اقتحمت قوات إسرائيلية أمس الأحد، منطقة الخان الأحمر شمال شرق مدينة القدس وأخطرت بهدم 40 منزلًا، ومدرسة «الخان الأحمر» المعروفة بمدرسة الإطارات التابعة لمديرية تربية ضواحي القدس، التي تستخدم عدا من التجمعات البدوية في بادية القدس.

ونقلت وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) أمس الأحد، عن المواطن عبد الجهاد قوله، أن قوات الاحتلال اقتحمت المنطقة فجراً، وأخطرت السكان بضرورة إخلاء منازلهم حتى 23 من الشهر الجاري، تمهيدا لهدمها.

وأوضح أن تلك القوات هددت بهدم المنازل التي يقطنها ماكنها قبل عام 1967، منوها إلى أن هذه المنطقة من أكثر المناطق استهدافاً من قبل الاحتلال.

وأشارت الوكالة إلى أن قوات إسرائيلية فرضت حصاراً عسكرياً محكماً على المدرسة، وسمحوا في تجمع عرب الجهاديين بمنطقة «الخان الأحمر» في بادية القدس، وأعلنت لاحقاً المنطقة «منطقة عسكرية مغلقة».

وحسب الوكالة، يضم التجمع البدوي عرب الجهاديين أكثر من 30 عائلة. كانت تلقت إخطارات متتالية من قوات إسرائيلية بهدم

معظم منازلها، بحجة البناء من دون ترخيص، في حين يؤكد سكان المنطقة أن هدف الاحتلال هو إزالة أي وجود فلسطيني في المنطقة لمصادرة أراضيها، لصالح مشاريع ومخططات استيطانية

ضخمة، كان أعلن عنها الاحتلال سابقاً. من جهته، حذر وزير التربية والتعليم العالي الفلسطيني صبري صيدم، من مغبة هدم الاحتلال للمدرسة، معتبراً أن

هذا «الإجراء التعسفي الممنهج جاء بعد سلسلة من الاعتداءات المتواصلة على المدرسة من مدامات، وتخريب، وإخطارات هدم» وناشد كافة المنظمات

والمؤسسات والهيئات الدولية التدخل السريع لوقف هذه الممارسات اللاإنسانية، والتدخل العاجل لحماية العملية التعليمية ومؤسساتها من هذه الاعتداءات وإلى العمل الفوري لضمان حق الطلبة في التعليم الآمن، والتدخل لسحب من سياسات الاحتلال العنصرية والوقوف أمام قراراتها التعسفية».

وأكد أن «حق أطفال فلسطين في التعليم أقوى من جبروت الاحتلال، وسنحافظ على المسيرة التعليمية، وطلبتنا سيستمون في الكفانات والخيام وتحت الشجر، منتظرين من دول العالم الحر، والمؤسسات الدولية مقاصرتهم للحصول على هذا الحق».

من جانب آخر قالت وسائل إعلام إسرائيلية أمس الأحد، بأن قوات من الجيش اعتقلت الليلة الماضية ثلاثة فلسطينيين من الضفة الغربية.

ووفقاً للإذاعة الإسرائيلية، فإنه «يشنّه في العتقين الإخلال بالنظام العام والاضلوع في أعمال شغب».

وتعتقل إسرائيل بصورة شبه يومية فلسطينيين تصفيهم بأنهم «مطلوبون لأجهزة الأمن» للاشتباه في ضلوعهم في ممارسة الإرهاب الشعبي المحلي، والإخلال بالنظام العام والقيام بأعمال شغب».

القوات الأفغانية تقتل شخصية بارزة في «القاعدة»



الجنود الأفغان

كابول - وكالات: قتلت قوات الأمن الأفغانية شخصية بارزة في تنظيم القاعدة الإرهابي، كانت تقود المسلحين الباكستانيين خلال نظام طالبان، طبقاً لما ذكرته وكالة «خاما برس» الأفغانية للأنباء أمس الأحد.

وقالت مديرية الأمن الوطني (الاستخبارات الأفغانية) إن زعيم تنظيم القاعدة، سيف الله اختر، قتل خلال غارة خاصة للقوات الخاصة التابعة لها في منطقة ناوا، بإقليم هلمند، جنوب أفغانستان.

وأضافت الاستخبارات الأفغانية أنه تم تنفيذ العملية في التاسع من يناير (كانون ثاني) الماضي، مما أدى إلى مقتل اختر وتابعات أن اختر كان قد نشر حوالي 30 ألف مسلح من دول مختلفة، من بينها دول بأسيا الوسطى للقتال في أفغانستان.

وكان اختر، يقود معسكراً إرهابياً بمنطقة باغرام، حيث كان يعمل عن كذب مع أمين من تجنيرها.

القوامري، كما كان يقود معسكراً إرهابياً في بلدة «ريشكور» في كابول. وكان اختر قد اعتقل مرتين في باكستان، لكن تم إطلاق سراحه فيما بعد، طبقاً للاستخبارات الأفغانية، مضيفة أن اختر كان يقود الحرب في أفغانستان بعد إطلاق سراحه. وتابعت الاستخبارات الأفغانية أن اختر كان يشارك بشكل نشط في قيادة المسلحين الأجانب والباكستانيين في قتالهم ضد الحكومة الأفغانية، ولم تعلق الجماعات المتشددة المسلحة، على التقرير حتى الآن. ومن جهة أخرى، أصبحت قوات الأمن الأفغانية مؤامرة من قبل المسلحين لتنفيذ انفجار في كابول، طبقاً لوزارة الداخلية الأفغانية. وتم العثور على عبوة ناسفة بدائية الصنع، زرعا المسلحون على طريق رئيسي بمنطقة «باجام» ونزع قتيلا قبل أن يتمكن المسلحون من تجنيرها.

إلغاء

وقالت مقرر اللجنة النائب صفاء الهاشم في تصريح للصحافيين أن اللجنة وافقت وألغت اجتماعها أمس على الاقتراح للشار إليه ، على أن ترغ تقريرها بشأنه إلى مجلس الأمة للتصويت عليه.

وذكرت الهاشم أن الاقتراح ينص في مادته الأولى ، على أنه «لا تجوز زيادة الرسوم والتكاليف المالية للفرقة للسلع والخدمات والمنتجات الدموعة التي تقدمها الدولة للمواطنين ، إلا بقانون صادر من مجلس الأمة ، مع تثبيت أسعار الوقود لما كانت عليه قبل تاريخ 1 سبتمبر 2016 دون أثر رجعي».

وأوضحت أن المادة الثانية من الاقتراح ، تنص على أنه «يلغى القانون رقم 20 لسنة 2016 بشأن تحديد تعرفة وحدتي الكهرباء والماء».

أضافت أن الحكومة لم تحدّد جدولاً زمنياً لمشاريعها الخدمية ، في حين تطالب المواطن أن يدفع من دون تقديم خدمات له ، مشيرة إلى أن نسبة الإيجاز في العديد من المشاريع صفر ، مشيرة إلى استغراب أعضاء اللجنة طلب اللجنة التشريعية إحالة قانون تعيين القياديين إليهم، وقالت إن اللجنة ردت على الطلب بأنه غير لائق.

من جهته أعلن النائب أسامة الشايب عن اقتراح بقانون يحفظ امتيازات المحافين ، ينص صراحة على ضمان هذه الامتيازات وعدم جواز تعديلها إلا بأمرية، كاشفاً عن تقديم المقرر إلى لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة في اجتماع الأربعاء المقبل.

وأعرب الشايب عن رفضه أي توجه من وزارة الشؤون لتخفيض الامتيازات المالية للمحافين، معتبراً أن التصريجات المنسوبة للوزيرة مزعجة ومستفزة وأنه لن يقبل بأن تمس تلك الفتحة.

وقال إن المخالفات المالية والمحاسبية يجب أن تحال للنابية ليشمل العقاب الموقف الذي سهل التلاعب لمعي الإعاقة ، وأنه من غير المقبول تخفيض المساعدات عن الفتات التي ترعاها الدولة.

وذكر أن حالات التلاعب محدودة، ومن أجلوا إلى النابية العامة 19 حالة فقط ، وأن الحديث عن تخفيض امتيازات المحافين يخالف الخلق السامي وتوجهات سمو الأمير بأن الإصلاح الاقتصادي لا يكون على حساب من له أولوية في رعاية الدولة.

وكشف عن أنه والنائب محمد هاني يتبرجان في استخدام أدواتها لحماية حقوق المحافين ومستحقّي المساعدات الاجتماعية ، ومنتظر إجراءات الحكومة وستتخذ القرار الصائب على ضوءها.

وأوضح أنه وجه مطالبات واضحة وعليه تم انتقل إلى مرحلة الاقتراح بقانون لإنهاء السلطة التقديرية للوزارة، مؤكداً أن كل ما اتاحه الدستور له من صلاحيات يمكن استخدماها.

بدوره أعلن النائب د. عودة الرويعي عن تقديمه سؤالين برلمانيين إلى وزير التربية وزير التعليم العالي د. محمد الفارس ، حول أسماء وشهادات أعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت والجان الخاصة لتتأكد من الشهادات العلمية.

وطالب الرويعي بتزويده بكشف شامل يحتوي على أسماء أعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت الحاليين ، مع بيان تاريخ حصولهم على شهادة البكالوريوس الماجستير، الدكتوراه، والجامعة التي تخرج كل منهم منها ، بصورة من ملخص (abstract) لرسالة الدكتوراه/ الماجستير ، وصورة ضوئية تشمل أسماء أعضاء اللجنة العلمية الخاصة بهم ، وتاريخ تعيين كل من أعضاء هيئة التدريس في القسم العلمي.

إلى ذلك اعتبر النائب شعيب الوزيري أن المشكلة الرئيسية مع الحكومة تتمثل في سوء الإدارة والهدر المالي، وطالبها بإعادة التحفّين الذين تم الاستغناء عنهم.

وأعرب الوزيري عن استغرابه من عدم اتخاذ الحكومة أي تدابير لإعادة حقوق المرشحين الكويتيين في القطاع النطقي ، بينما تستلظر كل أجهزتها من أجل الرغبة في التجديد لشخص واحد ، مطالبا النواب التصدي لهذا القرار الذي فصل لأجل شخص واحد والا فعلى الحكومة إعادة الجميع ممن تم ظلمهم معتبرا أنها لا تتعامل مع جميع أبناء الشعب بمسطرة واحدة.

من جهة أخرى أكد الوزيري رفضه استخدام بعض العيارات داخل قاعة عيادة السلام ، المرفوضة من الدين والأخلاق والعادات والتقاليد، شددوا على أن قاعة البرلمان وجدت للعمل والتشريع.

عمان :

السلطة والكويت ، فإن العلاقات العائلية الكويتية تعد ملاً يحتذى به في النظام والتقدير للقبائل ، والحرص على تعزيز التعاون للشر بين البلدين في كل المجالات تحقيقاً للمصالح المشتركة.

والشابات الجريدة بعقد العلاقات الأخوية المتمثلة بين السلطة والكويت ، مشيرة إلى أنها تمت وترعرعت بفضل الدعم القوي والمتواصل لها من جانب قيادتي البلدين الشقيقين.

ومن المقرر أن يغادر سمو أمير البلاد والوفد الرسمي المرافق لسموه البلاد اليوم الإثنين متوجهاً إلى سلطنة عمان وذلك في زيارة رسمية.

من جهة أخرى تحتفل الكويت اليوم بالأعزى الحادية عشرة ، لتولي

تحت

سمو الشيخ نواف الأحمد ولاية العهد ، حيث اختاره سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد ليكون سنده وعضيدته في بناء دولة الكويت ومواصلة مسيرة النهوض بها.

وقد أشاد عدد كبير من كبار المسؤولين بمسيرة سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد ، مؤكدين أنه كان دائماً رمزاً للعدل والعداء والإخلاص والتفاني في العمل والتضحية من أجل الكويت التي عشقها وأحب شعبها.

وأوضحوا أن سموه قام بدور كبير على مدى نصف قرن من العمل العام وتمثل المسؤول ، في العديد من الحالات التي ساهمت في بناء نهضة الكويت ، لافتين إلى أن سموه عرف خلال المسؤوليات التي عهدت إليه بحرصه الشديد على تعزيز الفضائل والقيم ، وإيمانه الشديد بأهمية وحدة الصف وتلاحم ، وتعاون كل أطياف المجتمع الكويتي للحفاظ على قوة الكويت واستقرارها.

الجراح

، وأدت إلى إصابة بسيطة بالبراك ثم نقله على إثرها إلى مستشفى الغرغرافية .

استنكر عدد من النواب اسس الاعتداء على النائب السابق مسلم البراك في محسبه، مشددين على ضرورة توفير أقصى درجات الحماية له.

وحمل النائب د. وليد الطبطبائي وزير الداخلية مسؤولية سلامة النائب السابق مسلم البراك، داعياً إلى توفير أقصى درجات الحماية له بعد أن تم تدبير حادث الاعتداء عليه بالسجن، على حد قوله.

من جانبه أكد النائب جهمان الحريش أن وزير الداخلية يتحمل بشكل مباشر مسؤولية سلامة الأخ مسلم البراك وعليه أن يكشف حقيقة ما حدث في السجن علماً بأننا سنحقيق بكل ما حدث.

من جانبه قال النائب محمد هاني أن الاعتداء على الأخ مسلم البراك جريمة ويلزم لجنة حقوق الإنسان الانتقال للسجن للإطلاع.

وطالب النائب مرقوق الخليفة، وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح الصباح، بفتح تحقيق عاجل بشأن حادثة الاعتداء على نائب مجلس الأمة السابق مسلم البراك، محذراً أباه من أي تهاون في حفظ سلامة البراك الشخصية.

من جانبه قال النائب محمد الدلال أن الاعتداء على مسلم البراك أمر خطير،مطالباً وزير الداخلية بفتح تحقيق عاجل.

وقال النائب مبارك الخجرف أنه تابع يقلق بالغ حادثة الاعتداء على النائب السابق والأخ مسلم البراك،معرباً عن أسفه لما جرى لهذا الرمّز السياسي من تهجم واعتداء سابق.

وأكد أن مسؤولية حماية مسلم البراك وغيره من السجناء تقع تحت مسؤولية وزارة الداخلية وإن هذا الاعتداء لن يمر مرور الغرام .

وكيل وزارة

مصادر مطلعة أن الوكيل السهلاوي طلب منه القيام بإجازة مفتوحة ، لجمال الجري من الإطاحة به ، كشفت مصادر مطلعة أن الوكيل السهلاوي طلب منه القيام بإجازة مفتوحة ، لإنهاء حالة الانقسام بشأنه ، وحت يتم اتخاذ قرار نهائي بخصوص استمراره من عدمه . في هذا السياق أصدر 15 نائباً أمس بياناً ، طالبوا فيه وزير الصحة بعدم التراخي وسرعة إيقاف القيادات المسؤولة ، ومحاسبتهم عن التدهور الشديد في القطاع الصحي ، خاصة بعد أن قدمت في حقهم بلاغات تتعلق بالتعدي على المال العام وإرتكاب تجاوزات أخرى عديدة .

وقال النواب في بيانهم : إننا «تابعنا خلال السنوات الأخيرة التدهور الحاد، بالقطاع الصحي في الكويت ، وأبرزها العلاج السياسي والسباحي وهدر الأموال العامة ، والتلاعب بمناقصات وعقود الإنشاء ، بالإضافة إلى وجود العديد من المخالفات والملاحظات المالية والإدارية ، وذلك حسب تقارير ديوان المحاسبة والإرقاية المالية» .

أضاف البيان : «نحن أمام محاولات البعض حماية أطراف الفساد، في أخطر قطاع يتعلق بتدهور القطاع الصحي وحياة المواطنين، ندعو وزير الصحة للمضي قدماً في إصلاح الأوضاع بوزارة الصحة ومحاسبة المتسببين فوراً دون تهاون أو ماطلة فهو المسؤول بالدرجة الأولى ، محذرين من خطورة الرضوخ لأصحاب المصالح والمناقصات المشوهة وعقود التعريض المخالفة» .

دعوا سمو رئيس الوزراء لدعم وزير الصحة ، في حال قيامه بإجراءات أو أصدر قرارات إصلاحية ، وعدم الرضوخ لأي ضغوط تحول دون ذلك ، مؤكداً أنهم متمسكون بموقفنا الداعم لأي خطوات إصلاحية بغدر تمسكنا في حق المحاسبة عند الرضوخ لأصحاب المصالح والتفوق.

وقد وقع على البيان كل من النواب : أسامة عيسى الشاهين ود. جهمان الحريش ورائكان النصف ورياض العدساني وصفاء الهاشم ود. عابد الدمخي ود. عبدالكريم الكندري وعبدالله فهاد العنزي وعبدالله الرومي وعبدالهوام الباباين ومحمد براك المطير ومرزوق

الخليفة ونائب مراد العجمي ود. وليد مساعد الطبطبائي ود. يوسف الفضالة.

في سياق متصل طالب النائب رياض العدساني وزير الصحة د. جمال الحربي بتطهير وزارته من التجاوزات ، وإجراء تحقيق شامل في تلك التجاوزات.

وأكد العدساني أهمية تنقيح ملف العلاج بالخارج ، ووضع معايير تضمن حصول المريض المستحق لهذا النوع من العلاج.

أضاف أن من أوجه المخالفات تسلم آلاف الحالات لخصصاص العلاج بالخارج وهي موجودة في الكويت، خاصة وأنه ليس جديداً على الوزارة وكان أحد ملامين الدائرين لم تستخدم ومخزنة منذ فترة.

وأوضح أن مصروفات وزارة الصحة بلغت ملياراً ونصف المليار ينفق كبر عن مصروفات السنة المالية السابقة ، مما يشير إلى وجود الكثير من المخالفات المالية ودفع فواتير سياسية.

من ناحية أخرى النائب مبارك الحريش أن وزير الصحة د. جمال الحربي معرض للمساءلة ، فيما يتعلق بملف الأخطاء الطبية ، والتي كان أحد أمثلتها المساواة ما تعرض له النائب الراحل فلاح الصواغ.

وقال الحريش أن الوزير الحربي اعترف بوقوع خطأ طبي فادح أدى إلى وفاة الصواغ، داعياً الوزير إلى تحمل مسؤولياته السياسية فيما يتعلق بممتلكات منصبه الوزاري بعيداً عن إلغاء الأمانة والسؤولية على قيادات الوزارة.

وأكد أن الوزير الحربي هو المسؤول المباشر أمام مجلس الأمة، وليس قيادات الوزارة، مشدداً على تحمل وزير الصحة اعباء منصبه السياسية والإدارية، خاصة وأنه ليس جديداً على الوزارة وكان أحد قيادتها لسنوات ، معتبراً أن الوزير مسؤول أيضاً عن الفساد المالي والإداري ، فيما يثار عن مساع لتفادي على المال العام ، من خلال عقود تنفيع لإدارة المستشفيات الجديدة.

في السياق ذاته طالب النائب د.حمود الخضير وزير الصحة جمال الحربي ، بصراحة تطبيق القانون على الجميع بمسطرة واحدة ، ومحاسبة المفسرين في الوزارة بعيداً عن الصيانات الشخصية.

وقال الخضير أن هناك صراعاً بين الوزير وقيادته الوزارة لن يعود بالخير على هذا المرفق المهم والحساس في الدولة، مشدداً على ضرورة حسم هذا الصراع والتفرغ لتطوير الخدمات الصحية ، وأكد أنه على الوزير أن يتوقف عن تصفية خلافاته الشخصية، محذراً من أن استمرار الصراع والخلافات لا يضر بالخبير ويبحث على الفلق.

وشدد على ضرورة تطبيق القانون وفق مسطرة واحدة، بلا محاباة وإحالة المفسرين إلى النابية، وأن الوزير هو المسال سياسياً أمام مجلس الأمة عن كل شؤون الوزارة .

العبد الله

وقال عبدالله عقب حفل تدشين المكتب التابع لديوان سمو رئيس مجلس الوزراء تحت رايب (www.sdo.gov.kw) أن مكتب الأبناء الاجتماعي نشي بمبادرة «كريمة» من أمير دولة الكويت الأسبق المغفور له الشيخ جابر الأحمد ، بعد تحرير دولة الكويت من براثن الاحتلال العراقي عام 1990 بهدف تقديم الاستشارات التقنية والاجتماعية للمواطنين.

وأضاف أن من أهداف المكتب كذلك عقد الدورات التدريبية والتوعيفية والأرشادية والمخامبة الخفيفة للمشاكل الاجتماعية وأي مشكلات أخرى ، وذلك بعد مرور 27 سنة من الاحتلال العراقي للكويت.

وذكر أن مكتب الأبناء الاجتماعي يقوم حالياً بمعالجة تلك المشاكل عن طريق تقديم الاستشارات والعلاج النفسي لكل حالة تراجع المكتب ، أو من خلال التعاون بين المكتب والجهات الحكومية المعنية بوزارة الداخلية ووزارة الصحة ووزارة التربية ووزارة التعليم العالي ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وغيرهم.

وأشار إلى تطور عمل مكتب الأبناء الاجتماعي منذ تأسيسه وحتى يومنا الحالي ، إذ تطلب تطوير العمل القيام بتدشين موقع إلكتروني جديد للنمكين من التواصل المباشر مع المواطنين ، لاطلاعهم على ما يقوم به المكتب من خدمات مؤكداً أن القيادة السياسية في البلاد تقدر بشكل كبير تلك الأعمال والجهود لموظفي المكتب.

الفضالة :

البيوت» إلى الثامن ، أكد للجنة أن هذه التجربة تعتبر مرحلة أولى ، وهناك مرحلة ثانية ستضم خدمات أخرى وشرائح أخرى .

على صعيد آخر قال الفضالة إن الفساد في وزارة الصحة ، وصل إلى حد أن هناك أطراف تتصل بي لأجل أن توقف عن إثارة فساد الوزارة ، معتبراً أن هناك دولة عميقة في وزارة الصحة ، والرسالة أن الكويت اعم من أي احد وهذا ليست كبتة يتم تقسيمها .

ونفي وجود صراع إسلامي فيما يخص وزارة الصحة - لافتاً أن من يحاول للترويج لنسويات قادمة مستقبلاً فهو كلام عار عن الصحة - مؤكداً أنه سيصدي لأي تسويات من هذا النوع .